الاستعجال التحفّظي (أو الاستعجال في مادة التدابير الضرورية)
دراسة مقارنة

The Referee Conservatoire (or the Referee the Referee of Useful Measures)
Comparative Study

تاريخ استلام المقال: 2024/06/22 تاريخ قبول المقال للنشر: 2025/01/06 تاريخ نشر المقال: 2025/01/15

عدو عبد القادر

جامعة أدرار – أحمد دراية (الجزائر) abd.addou@univ-adrar.edu.dz

ملخص:

بالاعتماد على قانون القضاء الإداري الفرنسي وقانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، سنحاول في هذه الدراسة المخصّصة للاستعجال التحفّظي أو استعجال التدابير الناجعة، الإجابة على ثلاث أسئلة جوهرية: ما هو مضمون الاستعجال التحفظي، وما هي خصائصه القانونية؟ ما هي الشروط الشكلية والموضوعية لهذا الإجراء؟ ما هي الاختلافات الموجودة بين القانونين الفرنسي والجزائري في هذا المجال، بما في ذلك الاختلافات المتعلقة بإجراءات التحقيق في الطلب، وطرق الطعن في الأمر الصادر عن قاضي الاستعجال؟

ولقد خلصنا إلى أنه يوجد تقارب كبير بين القانون الفرنسي والقانون الجزائري في هذا المجال؛ سواء من حيث الشروط، أومن حيث الإجراءات، أومن حيث سلطات قاضي الاستعجال.

الكلمات المفتاحية: قضاء اداري؛ قضاء الاستعجال؛ استعجال تحفظي؛ تدابير تحفظية.

Abstract:

Basing on the French code of administrative justice and the Algerian Code of civil and administrative procedure, we tried, Through this study, to which is about to the referee conservatoire or the referee of useful measures, to answer three basic questions: What is the content of procedures of the referee conservatoire and what are its legal characteristics? What are the conditions of form and substance of this procedure? What are the differences that exist between the French and Algerian law in this domain, including those related to instruction of request and available recourse against the ordinance of the administrative judge.

We concluded that there is a significant convergence Between French and Algerian law In this area, Both in terms of conditions and of procedure, or in terms of the powers of the urgent applications judge.

keywords: Administrative Justice; Urgent Applications; Referee Conservatoire; Provisional Measures.

مقدمة:

من المسلّم به أنّ حصول المتقاضي على حقّه في أقصر أجل ممكن وبأقّل تكلفة هو أهمّ مؤشّر على فعالية القضاء في أيّ دولة. ومن المسلّم به أيضا أنّ انتظار حكم نهائيّ في موضوع النزاع قد يكون عديم الجدوى من الناحية العملية؛ وآية ذلك أنّه من المحتمل جداّ أن تنشأ خلال قبل بدء الخصومة القضائية أو خلال سيرها أوضاع من الصعب إصلاحها، أو الرجوع عنها. وفي ظلّ هذه الحقيقة فإنّ قضاء الاستعجال يحدّ من مساوئ بطء القضاء. وهو في بعض الحالات يضع حدا للنزاعات في أسرع وقت ممكن، وبأقلّ تكلفة.

وإيمانا منه بأهمية هذا القضاء في تحقيق العدالة ولو بتدابير مؤقتة، أولى المشرع الفرنسي عناية هامة بقضاء الاستعجال الإداري. وتعكس التعديلات المتعاقبة قناعة المشرع الفرنسي بأنّ فعالية أيّ تنظيم قضائي تقاس بمدى فعالية قضائه الإستعجالي. وحرصا على تحقيق هذه الفعالية أنشأ المشرّع الفرنسي عام 2000، بمقتضى قانون القضاء الإداري (ق.ق.إ)، عدة اجراءات للاستعجال الإداري أهمها: استعجال– ايقاف (référé-suspension)، استعجال–حرية (référé-liberté)، الاستعجال التحفظي (référé conservatoire)، ويعرف أيضا باستعجال–تدابير ناجعة أو مجدية (référé-mesures utiles).

ولقد تبنى المشرع الجزائري في عام 2008، بمقتضى قانون الاجراءات المدنية والإدارية المعدّل والمتمّم (ق.إ.م.إ)، أغلب مبادئ اجراءات الاستعجال الإداري المعروفة في قانون القضاء الإداري الفرنسي، ومن بينها الاستعجال التحفظي (ويعرف أيضا بالاستعجال في مادة التدابير الضرورية).

ويحتلّ الاستعجال التحفظي مكانة متميّزة ضمن جميع اجراءات الاستعجال. ومردّ ذلك عاملان اثنان: الأول هو أنّه استعجال مفتوح للإدارة وللأفراد على حدّ سواء؛ حيث بمقدور الإدارة أن تقحمه في الكثير من المنازعات خاصة المنازعات المتصلة بأملاك الدولة؛ والثاني هو اتساع مجال إقحامه (عقود، أشغال عمومية، تبليغ المستندات الإدارية، غلق اداري تعدّي...).

ولأهمية هذا النوع من الاستعجال فقد آثرنا أن يكون موضوع هذه الدراسة: الاستعجال التحفظي، دراسة مقارنة بين القانونين الفرنسي والجزائري.

وبالاعتماد على الأحكام القضائية أساسا، وعلى ضوء أنّ المشرّع الفرنسي كان سبّاقا إلى إنشاء هذا الاستعجال، سنحاول في خمسة (5) مطالب بيان أحكام الاستعجال التحفّظي في كلّ من القانونين الفرنسي والجزائري؛ حيث سنخصص (المطلب الأول) لبيان تطور الاستعجال التحفظي في كل من القانونين الفرنسي والجزائري، و(المطلب الثاني) لمضمون هذا الاستعجال وتوضيح أهمّ تطبيقاته العملية. ونخصّص (المطلب الثالث) لتفصيل خصائص الاستعجال التحفظي. أمّا (المطلب الرابع) فنتطرّق فيه إلى شروط قبول طلب الأمر بالتدابير الناجعة أو المجدية. وأخيرا نعرض في (المطلب الرابع) إلى الجانب

الإجرائي في هذا النوع من الاستعجال، بدءا من تقديم عريضة الدعوى، وانتهاء بصدور أمر نهائي حائز على قوّة الشيء المقضي به.

المطلب الأول: تطور الاستعجال التحفظي

الاستعجال التحفظي، كما تشهد على ذلك النصوص القانونية، ليس جديدا في القانون الفرنسي أو الجزائري. وكما هو حال الاستعجال في مادة وقف تنفيذ القرارات الإدارية المنصوص عليه في المادة 919 (ق.إ.م.إ) والاستعجال في مادة إثبات الحالة المنصوص عليه في المادة (939 ق.إ.م.إ)، لم يختلف نهج المشرع الجزائري بخصوص هذا الإجراء عن نهج المشرّع الفرنسي ذاته، سواء من حيث شروط قبول الطلبات، أو من حيث إجراءات الفصل فيها.

-أولا: في القانون الفرنسي:

الاستعجال التحفظي Référé conservatoire، أو استعجال التدابير المجدية أو الناجعة Référé utiles mesures، نصت عليه المادة L.521-3 من قانون القضاء الإداري الفرنسي لعام 2000 بقولها: "في حالة الاستعجال و بناء على عريضة تكون مقبولة حتّى في غياب القرار الإداري المسبق، يجوز لقاضي الاستعجال أن يأمر بكل التدابير الناجعة دون عرقلة تنفيذ أيّ قرار إداري".[1]

ولقد استمدّ المشرع الفرنسي مضمون المادة السابقة من المادة R.130 من قانون المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية[2]، حيث تضمنت النصّ على هذا النوع من الاستعجال بقولها: "في حالة الاستعجال، يجوز لرئيس المحكمة الإدارية أو محكمة الاستئناف الإدارية أو القاضي الذي ينتدبه أحدهما، بموجب عريضة تكون مقبولة أمام المحكمة الإدارية حتّى في غياب القرار الإداري المسبق، أن يأمر بكل التدابير الناجعة دون المساس بأصل الحقّ، و دون عرقلة تنفيذ أيّ قرار إداري".

وتجد المادة R. 130 مصدرها في المادة 24 من قانون 22 جويلية 1889 المدرجة بموجب القانون رقم 55-1557 المؤرخ في 28 نوفمبر 1955؛ حيث نصّت على ما يلي: "في جميع حالات الاستعجال، وباستثناء المنازعات المتعلقة بالنظام والأمن العمومي يجوز لرئيس المحكمة الإدارية أو العضو الذي ينتدبه، أن يأمر بكل التدابير الناجعة دون المساس بأصل الحق، ودون عرقلة تنفيذ أيّ قرار إداري"[3].

ويبدو واضحا من المواد السابقة اتجاه المشرع الفرنسي إلى التوسّع في هذا الاستعجال من مرحلة إلى أخرى، وذلك عن طريق رفع القيود أمام قاضي الاستعجال حين فصله في الطلبات المقدّمة إليه؛ ففي

[1]-Code de justice administrative, Version consolidée au 19 juin 2024 : http:// www.legifrance.gouv.fr. (consulté le 19 juin 2024).

[2]-Loi n° 87-1127 du 31 décembre 1987, JORF 1 Janvier 1987 : http:// www.legifrance.gouv.fr. (consulté le 16 mai.2024).

[3]- Loi n° 55-1557 du 28 novembre 1955 instituant le référé administratif et modifiant l'article 24 de la loi du 22 juillet 1889 sur la procédure à suivre devant les conseils de préfectures, JORF du 1 décembre 1955 page 11646 : http:// www.legifrance.gouv.fr. (consulté le 16 mai 2024).

البداية لم يكن لقاضي الاستعجال أن يتعرّض للطلبات طالما كانت تتعلق بالنظام العام؛ ولم يكن له أيضا أن يمس بأصل الحق باعتباره قاضي البداهة، والتدبير الذي يأمر به إنّما هو تدبير مؤقت ذو طابع تحفظي.

وفي مرحلة ثانية؛ أي في قانون المحاكم ومحاكم الاستئناف الإدارية، استغنى المشرع عن القيد المتعلق بالأمن والنظام العمومي، وهو ما فتح الباب أمام قاضي الاستعجال للنظر في الطلبات الموجهة ضدّ قرارات سلطات الضبط الإداري في سعيها للحفاظ على النظام العام.

وفي مرحلة أخيرة وحاسمة؛ أي في قانون القضاء الإداري الفرنسي لعام 2000، استغنى المشرع الفرنسي عن القيد المفروض على قضاء الاستعجال كأصل عام؛ ويتمثل هذا القيد في عدم المساس بأصل الحق. وعليه، أصبح متاحا لقاضي الاستعجال التحفّظي أن يفصل في الطلبات دون الخشية من أن يمسّ التدبير المأمور به أصل الحق.

- ثانيا: في القانون الجزائري:

أسوة بالمشرع الفرنسي، سارع المشرع الجزائري إلى تبنّي هذا النوع من الاستعجال في قانون الإجراءات المدنية والإدارية لعام 2008،[1] حيث نصّت المادة 920 فقرة 1 منه قبل تعديلها على ما يلي: "في حالة الاستعجال القصوى يجوز لقاضي الاستعجال أن يأمر بكلّ التدابير الضرورية الأخرى بموجب أمر على عريضة و لو في غياب القرار الإداري المسبق".

وعلى خلاف المشرّع الفرنسي فقد أضاف المشرّع الجزائري في المادة 920 فقرة ثانية تضمّنت ما يلي: "وفي حالة التعدّي أو الاستيلاء أو الغلق الإداري، يمكن أيضا لقاضي الاستعجال أن يأمر بوقف تنفيذ القرار الاداري المطعون فيه".

وقد عدّل المشرّع الجزائري نصّ المادة 920 بمقتضى القانون رقم 22-13 المعدّل لقانون الاجراءات المدنية والإدارية، حيث أصبحت صياغتها كالتالي: "في حالة الاستعجال القصوى، يجوز لقاضي الاستعجال ولو في غياب القرار الإداري المسبق، أن يأمر بكلّ التدابير الضرورية الأخرى، دون عرقلة تنفيذ أيّ قرار إداري.

وفي حالة التعدي، أو الاستيلاء، أو الاستيلاء أو الغلق الاداري، يمكن أيضا لقاضي الاستعجال أن يأمر بوقف تنفيذ القرار الاداري المطعون فيه أو وضع حد للتعدي".

ونصّ المادة 920 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدّل والمتمّم لا يختلف كثيرا عن نصّ المادة 171 من قانون الإجراءات المدنية السابق[2]؛ حيث جاء في فقرتها الثالثة ما يلي: "في جميع

---

[1]- قانون رقم 08-09 يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر، ع 21، سنة 2008. المعدل والمتمم بالقانون رقم 22-13، ج.ر، ع 48، 2022: موقع رئاسة الحكومة: www.joradp.dz : (تاريخ الإطلاع 04 أبريل 2015).

[2]- أمر رقم 66-154 ممضي في 08 يونيو 1966 يتضمّن قانون الإجراءات المدنية، ج.ر، ع 47، 1966: موقع رئاسة الحكومة: www.joradp.dz: (تاريخ الإطلاع يوم 04 أبريل 2015).

ISSN:2572-0082
EISSN:20212710-804X

حالات الاستعجال، يجوز لرئيس المجلس القضائي أو للقاضي الذي ينتدبه، بناء على عريضة تكون مقبولة حتى في حالة عدم وجود قرار إداري سابق:

1-...

2-...

3- الأمر بصفة مستعجلة باتّخاذ كافّة الإجراءات اللازمة، وذلك باستثناء ما تعلّق منها بأوجه النزاع التي تمسّ النظام العام، ودون المساس بأصل الحق، وبغير اعتراض تنفيذ أيّة قرارات إدارية بخلاف حالة التعدّي والاستيلاء والغلق الإداري.

ويبدو واضحا حجم مسايرة المشرّع الجزائري نظيره الفرنسي في هذا المجال، وذلك من خلال ما يلي:

1- تماثل صياغة المادة 920 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري مع المادة L.521-3 من قانون القضاء الإداري الفرنسي.

2- استغناء المشرع الجزائري في المادة 920 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية عن شرط عدم المساس بأصل الحق، وهو ما فعله المشرّع الفرنسي في قانون المحاكم ومحاكم الاستئناف الإدارية، ثمّ في قانون القضاء الإداري.

3- فتح المجال لقاضي الاستعجال الإداري الجزائري للفصل في جميع الطلبات بما فيها المرتبطة بالنزاعات المتعلّقة بالنظام العام.

المطلب الثاني: مضمون الاستعجال التحفظي وتطبيقاته العملية

لا يختلف الاستعجال التحفّظي من حيث المضمون في القانون الفرنسي عن نظيره الجزائري (الفرع الأول). وتكشف الأحكام القضائية الصادرة في هذا الشأن حقيقة أنّ الاستعجال التحفّظي في فرنسا، على خلاف الحال في الجزائر، ذو تطبيقات متعدّدة، وغير مألوفة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مضمون الاستعجال التحفظي:

وفق ما أوضحه عميد القانون الإداري الفرنسي chapus Réné، يستهدف الاستعجال التحفظي الأمر بتدابير تحفظية؛ أي "بمعنى التدابير التّي موضوعها الوقاية من استفحال وضعية ضارّة، أو تمديد وضعيّة غير مشروعة، أو ضمان حماية حقوق ومصالح طرف ما، أو الحفاظ على المصلحة العامة؛ وبصفة عامة، يتعلّق الأمر بتدابير مخصّصة للحفاظ على المستقبل"[1].

وتظهر التدابير التحفظية التي يمكن لقضاء الاستعجال أن يتّخذها في شكل أوامر بالقيام بعمل أو الامتناع عن عمل. وتتميّز بكونها مؤقّتة؛ إذ بمقدور قاضي الاستعجال، بناء على طلب كلّ ذي

[1]- Réné Chapus, Droit du contentieux administratif, Paris, Montcrestien, 2002, p 1300.

مصلحة، أن يعدّلها إذا ما استجدّت ظروف جديدة. كما بإمكانه أن يضع حدّا لها. ويجوز لقاضي الاستعجال أن يقرن هذه الأوامر بغرامة تهديدية قصد ضمان تنفيذها[1].

وتتعدّد التدابير اللازمة التّي يمكن للقاضي أن يأمر بها في مواجهة أشخاص القانون الخاص، ويكون ذلك غالبا في الحالات التي لا تملك فيها الإدارة سلطة اتخاذ التدابير المطلوبة؛ غير أنّه من المتصوّر أن تلجأ الإدارة إلى الاستعجال التحفظي زيادة في فعالية التدبير[2].

ولقد أكدّ مجلس الدولة الجزائر يحقّ الإدارة في أن تلجأ إلى قاضي الاستعجال الإداري حتّى في الحالات التي تملك فيها سلطة التنفيذ الجبريّ للقرارات الإدارية، ومن أهمّها قرارات هدم البنايات المشيّدة دون ترخيص. ولقد تمّ ذلك بموجب القرار الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 2005؛ حيث جاء فيه: "...يلاحظ مجلس الدولة، وعلى عكس ما ذهب إليه المستأنف عليه، أنّه بالرغم من أنّ المادة 53 من المرسوم التشريعي رقم 94-07 السالف ذكره تؤهل السلطة الإدارية المختصة بهدم البناية في حالة مواصلة الأشغال، فإنّها في نفس الوقت لا تمنعها إطلاقا من المطالبة بذلك عن طريق القضاء"[3].

الفرع الثاني: التطبيقات العملية للاستعجال التحفّظي

إنّ الغاية من الاستعجال التحفّظي هو الأمر بأيّ تدبير تحفّظي لا يمسّ أصل الحقّ. ووفق ما تكشف عنه التطبيقات العملية فإنّ العبارة الواردة في المادة L.521-3 (ق.ق.إ) "كلّ التدابير الناجعة الأخرى"، وتقابلها المادة 921 (ق.إ.م.إ)؛ لكن بلفظ "التدابير الضرورية الأخرى"، تفيد كل التدابير التي تخرج عن نطاق استعجال-ايقاف، واستعجال-حرية، واستعجال- اثبات حالة، وغير ذلك من اجراءات الاستعجال الأخرى.

- أولا: في القانون الفرنسي:

على خلاف الوضع أمام القضاء الإداري الجزائري، تكشف الأوامر الاستعجالية الصادرة عن القضاء الإداري الفرنسي توسّعا مذهلا في مجالات إقحام الاستعجال التحفّظي؛ سواء من قبل الأفراد في مواجهة الإدارة، أو من قبل الإدارة في مواجهة الأفراد. وتبعا لذلك فقد تعدّدت الأوامر الصادرة من القاضي الإداري وفق ما هو مبيّن في الآتي:

1- الأوامر الصادرة في مواجهة الإدارة: ومن أهمّها الأوامر الموجّهة إلى الإدارة قصد تمكين المعني بقرار ما من الإطّلاع عليه؛ وهذا حتّى يتمكّن من رفع دعواه أمام القضاء طعناً في هذا القرار[4]. ويندرج ضمن هذه التدابير الأمر الموجّه إلى الإدارة بقصد تمكين الأفراد من الإطّلاع على الملفّات التّي اتّخذت على أساسها القرارات الإدارية[5]. كما يندرج أيضا الأمر الموجّه إلى رئيس بلدية بتحرير محضر

[1]-CE, 6 avr. 2001, n° 230000: http:// www.legifrance.gouv.fr: (consulté le 12 mai 2024).
[2]- Rémi Rouquette, Procès administratif, Dalloz, Paris, 2014, p 787.
[3]- مجلس الدولة، 18 أكتوبر 2005، قرار رقم 20217، م.م.د، 2005، عدد 7، ص123.
[4]- CE, 9 avril 1998, 195453: http:// www.legifrance.gouv.fr: (consulté le 12 mai 2024).
[5]- CE, 6 juin 1980, n° 17547: http:// www.legifrance.gouv.fr: (consulté le 12 mai 2024).

مخالفة وإصدار قرار بوقف الأشغال، طالما أنّ الاستمرار في هذه الأشغال يقع بالمخالفة لقرار تعليق رخصة البناء[1].ومن ذلك أيضا الأمر الموجّه إلى بلدية، والمتضمّن هدم جدار أقامته على ملكية الغير بالمخالفة للقانون[2].

كما يندرج ضمن هذه الأوامر، وهو ما يمثّل فعلا عنصرا جديدا في هذه القائمة وغير مألوف، الأمر الموجه إلى إدارة السجون قصد ضمان سريّة المكالمات بين المحبوسين ومحاميهم[3].

2- الأوامر الصادرة في مواجهة الأفراد: ومن أهمّها: الأمر الموجّه إلى مؤسسة خاصّة بأن ترجع الى مركز استشفائي ما سلّمه لها من وثائق أرشيفية[4]؛ الأمر الموجّه إلى شركة خاصّة بطمر الأسلاك الكهربائية، وهذا بسبب أنّ وجود هذه الأسلاك في الجوّ يشكّل خطرا على مستعملي الطريق العمومي بالبلدية المذكورة[5]؛ الأمر الموجّه إلى الأفراد وغيرهم من المؤسسات الخاصّة بإخلاء المحلاّت التابعة لمرفق عام إداري، طالما أنّ احتلالهم لهذه المحلاّت غير قانوني[6]؛ الأمر الموجه إلى رعية أجنبية بإخلاء مسكن تابع لمركز ايواء العجلة لطالبي اللجوء[7]؛ الأمر الموجه إلى المحافظ لتبليغ رعية اجنبية بموعد استقباله في المحافظة حتى يتمكن من تقديم طلب إقامة[8].

- ثانيا: في القانون الجزائري:

تظهر التطبيقات القضائية في الجزائر أن إقحام الاستعجال التحفّظي محدود للغاية، وثمّة مجالات ما زالت بعيدة عن تدخّل القاضي الإداري رغم عمومية نص المادة 920 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية " التدابير الضرورية الأخرى".

ووفق ما يستخلص من القرارات القضائية الصادرة في هذا المجال فإنّ أغلب الأوامر الصادرة في مواجهة الإدارة لصالح الأفراد أو لصالح الإدارات الأخرى، لا تخرج من حيث مضمونها عن الفرضيات التالية: الأمر الموجه إلى المدّعى عليه المحال على التعاقد بإخلاء المسكن الوظيفي الذي يحتلّه؛[9] الأمر الموجه إلى أحد الأشخاص بإخلاء المحلّ ذي الطابع الإداري المحتلّ من طرفه بدون وجه حقّ؛[10] الأمر

---

[1]-CE , sect., 6 févr. 2004, nº 256719:http:// www.legifrance.gouv.fr: (consulté le 16 juin 2024).

[2]- CE, 12 mai 2010, n° 335565 :http:// www.legifrance.gouv.fr: (consulté le 12 mai 2024).

[3]-CE, 23 juill. 2014, n° 379875, Actualité juridique Droit administratif (AJDA), n°28 (2014): 1587.

[4]- CE, 29 juill. 2002, n° 243500, AJDA, n°23, 2002, p 1451.

[5]- CE, 09 juill. 2008, n° 309878, AJDA, n° 26,2008, p 1412.

[6]- Voir par exp : CE, 15 janvier 2006, n° 284878 :http:// www.legifrance.gouv.fr: (consulté le 14 mai 2024).

[7]- CE, 22 mars 2022, n° 540047, http:// www.legifrance.gouv.fr: (consulté le 14 juin 2024).

[8]- CE, 10 juin 2020, n° 435594 : http:// www.legifrance.gouv.fr: (consulté le 14 juin 2024).

[9] – المحكمة العليا؛ 12 ابريل 1994، رقم 99371، ن.ق، 1996، ع 49، ص271. المحكمة العليا، 23 فبراير 1992، رقم 80864، ن.ق، 1997، ع 52، ص 140.

[10] – مجلس الدولة، 01 ديسمبر 2010، رقم 062841، م.م.د، ع10، 2012، ص160.

الموجّه إلى قاض متضمنا إلزامه بمغادرة سكن وظيفي بسبب انتهاء مهامه[1]؛ الأمر الموجّه إلى أحد الأشخاص بوقف أشغال بناء دون رخصة[2].

ومن التدابير التي يجوز لقاضي الاستعجال اتخاذها في مواجهة الإدارة وفق ما تكشف عنه التطبيقات القضائية في الجزائر: أمر ولاية "جيجل" بوقف الأشغال التي شرعت فيها على أرض تابعة لأحد الخواص، بقصد تجنيب مواقف يصعب علاجها فيما بعد[3]؛الأمر بوقف أشغال انجاز حظيرة للسيارات ومعهد موسيقي في انتظار نتائج الخبرة فيما إذا كانت هذه البناءات تحجب رؤية المسجد الكبير بالعاصمة[4]؛ الأمر الموجّه إلى بلدية بوضع حدّ لفعل التعدّي، ولقد كان الأمر يتعلّق بقيام البلدية بهدم وحجز وتحطيم ما قام المدّعي بإنجازه بدون إذن قضائي[5]؛ الأمر الموجّه إلى جامعة الجزائر بتسجيل المدّعي فورا في التكوين الخاص بشهادة الكفاءة لممارسة مهنة المحاماة[6].

- المطلب الثالث: خصائص الاستعجال التحفّظي

يتميز الاستعجال التحفّظي بثلاث (3) خصائص أساسية: استعجال فوريّ (الفرع الأول)؛ استعجال مستقلّ عن أيّ دعوى في الموضوع (الفرع الثاني)؛ استعجال لا يتطلب عقد جلسة علنية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: استعجال فوري:

نصّ المشرّع الفرنسيّ على الاستعجال التحفّظي في الفرع الثاني من الكتاب الخامس من قانون القضاء الإداري تحت عنوان قاضي الاستعجال الفوريّ، و يضمّ ثلاث (3) اجراءات من الاستعجال هي: استعجال-ايقاف (L.521-1)، واستعجال-حرية(L.21-2)، والاستعجال التحفّظي (L.521-3).

ولم يختلف المشرع الجزائري عن المشرع الفرنسي في هذه النقطة؛ حيث نصّ على الاستعجال التحفّظي ضمن الفصل الأول من قانون الاجراءات المدنية والإدارية المعدّل والمتمّم بعنوان "الاستعجال الفوريّ". ونص في المادة 921 (ق.إ.م.إ) على حالة العجلة القصوى التي تبرّر تدخل قاضي الاستعجال التحفظي بغرض اتخاذ التدابير الضرورية (أي الناجعة) بموجب أمر على عريضة. ومن ثمّ فإنّ هذا النوع من الاستعجال هو استعجال فوري، ليس فقط فيما يرتبط بشروط اقحامه، كما سنفصل ذلك في موضعه، وإنّما أيضا فيما يرتبط بواجب أن يفصل قاضي الاستعجال في الطلب المقدّم إليه في أقرب أجل ممكن.

1- مجلس الدولة، 24 أبريل2007، رقم 039120، م.م.د، ع 9، 2009، ص127.

2- مجلس الدولة، 11 مايو 2004، رقم 16148، م.م.د، ع 5، 2004، ص 234.

3- المجلس الأعلى، 21 أكتوبر 1989، رقم 73633، م.ق، ع2، 1991، ص 177.

4- المحكمة العليا، 20 ديسمبر 1992، رقم 101267، م.ق، ع3 ، 1994، ص 191.

5- مجلس الدولة، 11 مايو 2004، رقم 18915، م.م.د، ع 5، 2004، ص 240.

6- المحكمة العليا، 15 ديسمبر 1996، رقم 118488، ن.ق، 1999، ع 54، ص81.

وخاصية كونه استعجالا فوريا يلقى على كاهل المتقاضي عبء استكمال شرط العجلة القصوى؛ إذ لا يجوز له أن يتقدّم بالطلب لمجرّد أنّ التدبير الذي يمكن للقاضي أن يأمر به ناجع لإنهاء وضعية غير قانونية؛ وإنّما يجب أن تتوافر حالة استعجال قصوى تبرّر اللجوء إلى قضاء الاستعجال التحفّظي.

كما أنّ هذا الخاصيّة تلقى على قاضي الاستعجال عبء التدخّل بأكبر قدر من السرعة للحدّ من الأوضاع المخالفة للقانون. ولا شكّ أنّ نصوص قانون القضاء الإداري الفرنسي وقانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري المعدّل والمتمّم قاطعة في وجوب أن يصدر القاضي أمره في أقرب أجل ممكن. ومن أهم الآليات القانونية المنصوص عليها لهذا الغرض:

– سلطة القاضي في رفض العريضة طبقا لإجراء الفرز، ويكون ذلك، ليس فقط في حالة تخلّف شرط الاستعجال أو شرط النجاعة (أو اللزوم)، وإنّما أيضا في حالة عدم استيفاء عريضة الدعوى بعض الشروط الشكلية، ومن أهمها شرط توقيع محام على هذه العريضة في الحالات التي يتطلب فيها القانون وجوب الاستعانة بمحام؛ وحالة نقص بعض البيانات الضرورية في العريضة[1].

– إمكانية قصر مبدأ المواجهة على مجرد تبليغ عريضة الدعوى إلى المدّعي عليه مع منحه أجلا للرد.

–إمكانية الفصل في الطلب دون عقد جلسة علنية.

الفرع الثاني: استعجال مستقلّ عن أيّ دعوى في الموضوع:

لا يشترط في القانون الفرنسي أو في القانون الجزائري لإمكانية إقحام الاستعجال التحفظي وجود دعوى في الموضوع، وهذا على خلاف الاستعجال في مادة وقف تنفيذ القرارات؛ إذ لا يقبل الطلب ما لم يكن متزامنا مع دعوى في الموضوع تستهدف إلغاء قرار إداري.

ويترتب عن خاصية استقلالية الاستعجال التحفّظي أنّه متى رفعت دعوى في الموضوع، فإنّه يمنع اللجوء إلى قاضي الاستعجال لطلب اتخاذ أيّ تدبير ناجع تبرّره حالة العجلة القصوى، وفي هذه الحالة فإنّ مثل هذا الطلب يوجّه إلى التشكيلة الجماعية المنوط بها الفصل في دعوى الموضوع[2].

الفرع الثالث: عدم إلزامية عقد جلسة علنية للفصل في الطلب

لا يجب على القاضي عقد جلسة علنية في الاستعجال التحفّظي، سواء في القانون الفرنسي أو الجزائري.

– أولا: في القانون الفرنسي:

لم يشترط المشرع الفرنسي صراحة عقد جلسة علنية إلاّ بخصوص استعجال–ايقاف، واستعجال–حرية[3]. وفي هذا نصت المادة L.522-1 فقرة 2: "عندما يطلب منه الأمر بالتدابير المشار إليها في

[1]- Rémi Roquette, op.cit., p 760.
[2]- Rémi Roquette op.cit., p 788.
[3]-Olivier Le Bot: Le guide des référés administratifs, Dalloz, Paris, 2014, p 441.

المادتين L. 521-1 وL.521-2، أو الأمر بتعديلها، أو وضع حدّ لها، يخطر الأطراف فورا بتاريخ وساعة الجلسة العلنية".

والتدابير المشار إليها في المادة L.521-1 هي المتعلقة بـ "استعجال–ايقاف"، في حين تتعلّق التدابير المشار إليها في المادة L.521-2 بـ "استعجال–حرية'، كحريّة التملّك، وحريّة التّجارة الصناعة والصناعة، وحريّة التنقّل.

ولقد أفصح مجلس الدولة الفرنسي صراحة عن عدم إلزامية عقد جلسة علنية في قرار له بتاريخ 6 فبراير 2004، ردّا على دفع الطاعن ببطلان حكم المحكمة الإدارية لصدوره في جلسة غير علنية. وجاء في هذا القرار: "حيث وفقا لمقتضيات المادة L.522-1 من قانون القضاء الإداري يفصل قاضي الاستعجال وفق إجراءات وجاهية، وكتابية، وشفوية. عندما يطلب منه الأمر بالتدابير المشار إليها في المواد L. 521-1 و L.521-2، أو الأمر بتعديلها أو وضع حدّ لها، يخطر الأطراف فورا بتاريخ وساعة الجلسة العلنية (...)؛ حيث يستخلص مما سبق أنّه إذا كان من غير الممكن لقاضي الاستعجال أن يستجيب لطلب التدابير المستعجلة المقدّم على أساس المادة L.521-3 دون مراعاة مبدأ الطابع الوجاهي للتحقيق المذكور في المادة L.5 من قانون القضاء الإداري، فليس ملزما، على خلاف الحالات التي يخطر فيها على أساس المادتين L.521-1 و L.521-2، باستكمال التحقيق الكتابي بعقد جلسة. وعليه فإنّ السيد "س" غير محقّ في تمسّكه بأنّ الأمر المطعون فيه قد صدر ضمن شروط غير قانونية".[1]

وقد أعاد مجلس الدولة الفرنسي التذكير بهذا المبدأ بتاريخ 15 مارس 2004، بقوله: "حيث أنّ لقاضي الاستعجال المخطر تطبيقا للمادة L.521-3 من قانون القضاء الإداري بقصد اتخاذ كل تدبير ناجع في حالة الاستعجال، يجوز له أن يفصل دون عقد جلسة علنية. وإذا ما قرّر عقد مثل هذه الجلسة، فإنّه يعود إليه، مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص هذا الإجراء، أن يخطر الأطراف بكلّ الوسائل، في إطار الطابع الوجاهي للتحقيق"[2].

– ثانيا: في القانون الجزائري

لم يخرج المشرع الجزائري عن خطى نظيره الفرنسي في هذه المسألة؛ حيث لم يلزم القاضي بعقد جلسة علنية إلاّ في حالة الطلبات المتعلّقة بالاستعجال في مادة وقف تنفيذ القرارات الإدارية (م919 ق.إ.م.إ)، و الاستعجال في مادة الحريات (م920 ق.إ.م.إ). وفي هذا نصت المادة 929 (ق.إ.م.إ): "عندما يخطر قاضي الاستعجال بطلبات مؤسسة وفقا لأحكام المادة 919 أو المادة 920 أعلاه، يستدعي الخصوم إلى الجلسة في أقرب الآجال وبمختلف الطرق".

[1]-CE, 6 fév. 2004, n° 256719, AJDA, n° 19, 2004, p 1047.

[2]- CE, 15 mars 2004, n° 259803 :http:// www.légifrance.gouv.fr. (consulté le 15 mai 2024).

وإذا كان هذا هو المبدأ العام في الاستعجال التحفّظي، فانّه لا يوجد أيّ نصّ في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجزائري، كما هو حال قانون القضاء الإداري الفرنسي[1]، يحظر على القاضي عقد جلسة علنية للفصل في الطلب المقدّم إليه في إطار الاستعجال التحفّظي؛ وتكون هذه الجلسة بعد انتهاء الأجل الممنوح للمدّعي عليه للردّ على عريضة الدعوى.

وعدم وجوب عقد جلسة علنية لا يعني تحرّر القاضي من الالتزام بمبدأ المواجهة في هذا النوع من الاستعجال؛ إذ يلتزم، عملا بنصّ المادة 928 (ق.إ.م.إ)، بتبليغ عريضة الدعوى إلى المدّعي عليه، و يمنح له أجلا قصيرا لتقديم مذكرة الردّ. وإذا ما تضمّنت مذكرة الردّ عناصر جديدة من الممكن أن يستند عليها القاضي في أمره الاستعجالي، فيجوز له، وفق قضاء مجلس الدولة الفرنسي، تبليغها إلى المدّعي مع منحه أجلا قصيرا للرد[2].

المطلب الرابع: شروط الأمر بالتدابير الناجعة

فضلا عن شرطي الصفة والمصلحة، يخضع طلب التدابير الناجعة إلى شروط شكلية (الفرع الأول)، وأخرى موضوعية (الفرع الثاني). وتخلّف أي شرط شكليّ يؤدي بالقاضي إلى الحكم بعدم قبول الدعوى شكلا؛ أمّا تخلف أي شرط موضوعي فإنّه يؤدي إلى رفض الدعوى من حيث الموضوع.

الفرع الأول: الشروط الشكلية:

يشترط لقبول عريضة الدعوى أمام قضاء الاستعجال التحفّظي أن تستوفي ما نصّ عليه القانون من شروط شكلية. والمبدأ بالنسبة للدعاوى المستعجلة هو استحالة تصحيح عريضة الدعوى بعد تقديمها، على خلاف ما هو مقرّر بالنسبة للدعاوى الموضوعية، كدعوى الإلغاء أو دعوى المسؤولية الإدارية.

– أولا: في القانون الفرنسي:

يشترط لقبول الطلب المقدّم أن يستوفي ما قرّره القانون والقضاء من شروط أهمها:

1– تضمين عريضة الدعوى عرضا موجزا للوقائع والأوجه التي تبرّر الطابع الإستعجالي للقضية، وهذا عملا بالمادة R.521-1 (ق.ق.إ).

2– تأسيس عريضة الدعوى على المادة L.521-3 (ق.ق.إ) وحدها. وهذا معناه أنّه يجب أن يكون المطلوب من قاضي الاستعجال فقط الأمر بأيّ تدبير ناجع دون عرقلة تنفيذ أيّ قرار إداري. وبالنتيجة فإنّه يحظر على المتقاضي أن يضمّن عريضته طلبا آخر يندرج ضمن "استعجال–تسبيق مالي" référé-provision، أو "استعجال–حرية" référé-liberté[3]. ولقد سنحت الفرصة لمجلس الدولة الفرنسي لتأكيد هذا الشرط في قرار له بتاريخ 21 ماي 2002، وكان الأمر يتعلّق في قضية الحال بتأسيس عريضة

[1]- Le Bot. Op.cit., p 442.

[2]- CE, 29 juill. 2002, n° 242293:http:// www.légifrance.gouv.fr. (consulté le 08/02/2015).

[3]- Le Pot, Op.cit.,p 405.

الدعوى على كلّ من المادة L.521-3 الخاصّة بالاستعجال التحفّظي، والمادة R.541-1 الخاصة بـ "استعجال- تسبيق مالي". وممّا جاء في هذا القرار: "حيث يستخلص من نصوص الفرع الثاني والرابع من الكتاب الخامس من قانون القضاء الإداري، خاصة المواد L.521-3 وR.541-1، أنّ الطلبات المقدّمة أمام قاضي الاستعجال على أساس المادة L.521-3 ترفع، ويحقّق فيها، ويفصل، وعند الاقتضاء يطعن فيها، وفق قواعد مختلفة عن تلك المطبّقة على الطلبات المقدّمة على أساس المادة R.541-3؛ وعليه، وبالنتيجة لا يمكن أن تقدّم بالتزامن في عريضة واحدة..."[1].

3- توقيع محام على عريضة الدعوى. غير أنّ هذا الشرط ليس مطلوبا إلاّ في حالة ارتباط موضوع الطلب بنزاع اشترط القانون فيه وجوب الاستعانة بمحام. وما يلاحظ على القانون الفرنسي هو أنّ أغلب المنازعات معفية من شرط الاستعانة بمحام، ومن قبيل ذلك وفق المادة R.431-2 (ق.ق.إ): منازعات الأشغال العمومية؛ المنازعات المتعلّقة بالضرائب المباشرة والرسوم على رقم الأعمال؛ المنازعات المتعلّقة بالقرارات الفردية الخاصّة بالأعوان العموميين؛ المنازعات المتعلّقة بقرارات الجماعات الإقليمية والمؤسّسات التابعة لها.

- ثانيا: في القانون الجزائري

بداية، إنّ شرط إلزامية تأسيس الطلب على المادة المنظمة للاستعجال التحفظي؛ أي المادة 920 (ق.إ.م.إ) غير مطلوب بحدة في القانون الجزائري؛ بحيث يمكن التغاضي عنه. ومردّ ذلك أنّ الاستعجال التحفّظي هو استعجال مستقلّ عن أيّ دعوى في الموضوع، على خلاف الاستعجال في مادة وقف تنفيذ القرارات الإدارية (م919 ق.إ.م.إ)، والاستعجال في مادة الحريات (م920 ق.إ.م.إ)؛ ومن ثمّ من المستبعد أن يلتبس الأمر على القاضي الإداري الجزائري حين يخطر بطلبات في هذا المجال؛ بخلاف القانون الفرنسي، حيث لا يشترط لقبول الطلبات أمام الاستعجال التحفّظي، واستعجال- تسبيق مالي، واستعجال- حرية وجود دعوى في الموضوع؛ ومن ثمّ يمكن أن يلتبس الأمر على قاضي الاستعجال، ممّا يتعين توضيح أساس الطلب رفعا لهذا اللبس.

وبالنتيجة لما تقدّم، يتوجّب على المدّعي في القانون الجزائري مراعاة الشروط التالية:

1- تضمين عريضة الدعوى البيانات العامة المطلوبة في أيّ عريضة بمقتضى المادة 15 (ق.إ.م.إ).

2- تضمين عريضة الدعوى عرضا موجزا للوقائع والأوجه المبررة للطابع الاستعجالي للقضية عملا بالمادة 925 (ق.إ.م.إ).

3- توقيع عريضة الدعوى من طرف محام إذا كانت الدعوى مرفوعة أمام المحكمة الادارية للاستئناف للجزائر العاصمة كدرجة أولى (م900 مكرر 1 ق.إ.م.إ).

[1]- CE, 21 mai 2003, n° 249541:http:// www.conseil-Etat.fr (consulté le 15 mai 2024).

الفرع الثاني: الشروط الموضوعية:

ثمة ثلاثة (3) شروط لجواز الأمر بالتدابير الناجعة mesures utiles (أو المجدية) هي: شرط الاستعجال Urgence، وشرط النجاعة، وشرطعدم عرقلة تنفيذ أيّ قرار إداري. ويضاف إلى الشروط المتقدمة شرط آخر حلّ محلّ شرط عدم المساس بأصل الحق، ويتمثل في انعدام أيّة منازعة جدّية.

وهذه الشروط مجتمعة تجعل من الصعب أن يحصل المدعي على مبتغاه ضمن هذا النوع من الاستعجال[1].

- أولا: الاستعجال

من المسلّم به أنّ مناط اختصاص قضاء الاستعجال هو بتوافر عنصر الاستعجال. ومن المسلّم به أيضا أنّه إذا انعدم عنصر الاستعجال تعيّن على القاضي الحكم بعدم اختصاصه لا برفض الدعوى. ولا شكّ أنّ المشكلة في شرط الاستعجال لا تتعلّق بتعريفه؛ وإنّما بكيفية تقديره. وكما تكشف عنه القرارات القضائية فإنّ تقدير عنصر الاستعجال في القانون الفرنسي لا يختلف كثيرا عمّا هو عليه في القانون الجزائري.

1- في القانون الفرنسي:

لابدّ من التمييز بين مرحلتين اثنتين: مرحلة ما قبل قرار مجلس الدولة بتاريخ 9 جويلية 2008، ومرحلة ما بعد صدور ذات القرار.

أ)- مرحلة ما قبل قرار مجلس الدولة بتاريخ 9 جويلية 2008:

قبل قرار مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ 9 جويلية 2008، لم يكن ثمّة معايير عامة لتقدير توافر شرط الاستعجال، كما هو الحال بالنسبة لـ "استعجال-إيقاف"، و "استعجال-حرية"؛ حيث ترك الأمر لتقدير القاضي بحسب ظروف كلّ قضية على حدى[2]. وتظهر التطبيقات القضائية تعدّد الأوضاع التي تتضمّن عنصر الاستعجال بحسب ما خلص إليه قاضي الاستعجال التحفّظي. ومن قبيل ذلك:

- احتمال انهيار مبنى قديم، وهو ما يعرّض حياة ساكنيه للخطر؛ الأمر الذي يستوجب الأمر بإخلائه حفاظا على سلامتهم[3].

- حاجة المرفق العام إلى محلاّت مشغولة دون سند شرعي من قبل الغير؛ الأمر الذي يجعل عنصر الاستعجال متوافرا في الطلب المقدّم إلى القاضي بقصد الأمر بإخلاء هذه المحلاّت ضمانا لسير المرفق العام بانتظام و اطراد[4].

---

[1]- Mattias Guyomar, Op.cit.,p 162.
[2]- Le Pot, Op.cit., p 415.
[3]- CE, 28 nov. 1980. n° 24240: http:// www.legifrance.gouv.fr. (consulté le 15 mai 2024).
[4]- CE, 1 oct. 2007, n° 299464, http:// www.legifrance.gouv.fr. (consulté le 15 mai 2024).

– احتلال بعض الطلبة المضربين عن الدراسة بناية في مؤسسة تعليمية، وهو ما عطّل سير الدراسة في هذه البناية بالنسبة للطلبة غير المضربين، وأيضا للعاملين فيها. وهذا ما يجعل بالفعل عنصر الاستعجال متوافرا في الطلب المقدم بقصد الأمر بإخلاء البناية[1].

– حالة وجود حاوية على الرصيف تعرقل سير الراجلين، وهو ما يجعل عنصر الاستعجال متوافرا في الطلب المقدّم بقصد الأمر برفع الحاوية[2].

ب)– مرحلة ما بعد قرار مجلس الدولة بتاريخ 9 جويلية 2008:

بتاريخ 9 جويلية 2008 أرسى مجلس الدولة الفرنسي معيارا موضوعيا لتقدير شرط الاستعجال في مجال الاستعجال التحفّظي؛ حيث يجب على القاضي أن يجرى موازنة بين المصالح الموجودة، وهي: مصلحة المدّعى، ومصلحة المدّعى عليه، إضافة إلى المصلحة العامة، وحتّى مصلحة الغير إن وجدت. وممّا جاء في هذا القرار الهامّ: "حيث وفقا لمقتضيات المادة L.521-3 من قانون القضاء الإداري: " وفي حالة الاستعجال وبناء على عريضة تكون مقبولة حتى في غياب القرار الإداري المسبق، يجوز لقاضي الاستعجال أن يأمر بجميع التدابير الناجعة الأخرى، دون عرقلة تنفيذ أي قرر إداري". ومن حيث شرط الاستعجال الذي يتوقّف عليه الأمر بالتدابير المنصوص عليها في المادة L.521-3، يعود لقاضي الاستعجال أن يقدّر بشكل ملموس، مع الأخذ بعين الاعتبار التبريرات المقدّمة من المدّعي، ما إذا كانت الوضعية المعروضة عليه من طبيعتها أن تسبب ضررا خطيرا على نحو كاف وفي الحال بمصلحة عامة، أو بوضعية المدّعي، أو بالمصالح التي يدافع عنها[3].

والصيغة المتقدمة هي ذات الصيغة التي استخدمها مجلس الدولة الفرنسي في قراره الصادر بخصوص قضية Préfet des Alpes –maritimes؛ حيث وضع بموجبه معيارا لتقدير حالة الاستعجال في استعجال– ايقاف، أي الاستعجال في مادة وقف تنفيذ القرارات الإدارية. وطبقا لهذا القرار فانّه مطلوب من القاضي الإداري ألاّ يأخذ في الحسبان وضعية المدعي والمصالح التي يدافع عنها وإنّما أيضا مصالح الغير في تنفيذ القرار، والمصالح العامة إن وجدت. ومن أمثلة هذه المصالح العامة التي قد تقف في وجه الأمر بالتدبير المطلوب: الصحة العامة؛ السكينة العامة؛ البيئة؛ السلامة على الطرقات؛ تقديم المرفق العام خدمات نوعية. وهذا يعني أنه يجب على القاضي إجراء موازنة بين المصلحة الخاصّة في الأمر بالتدبير المطلوب والمصلحة العامة في بقاء الوضع على حاله، ومن ثم رفض الطلب؛ و العكس صحيح[4].

[1]- TA Grenoble, 20 mars 2006, n° 0601123. AJDA, n° 12, 2006, p 629.

[2]- CE, 10 mai 2004, n° 258935:http: // www.legifrance.gouv.fr. (consulté le 15 mai 2024).

[3]- CE, 13 juill. 2007, n° 297367: http:// www.legifrance.gouv.fr. (consulté le 16 mai 2024).

[4]- CE, 19 janvier 2001, Confédération nationale des radios libres, Arrêt n°10, Jean –Claude. Bonichot, et autres: Les grands arrêts du contentieux administratifs, Dalloz, Paris, 2014, 232. Voir aussi : AJDA, n°2,2001, p 152.

المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، ادرار– الجزائر ISSN:2572-0082
المجلد:08 ، العدد: 2، السنة: ديسمبر 2024 EISSN:20212710-804X

وتبعا للقرار المتقدّم فإنّ القاضي موجّه في الاستعجال التحفّظي إلى إجراء موازنة بين المصالح التي يمكن أن تثار في القضية، وهي: مصلحة المدّعي، ومصلحة المدّعي عليه أو الغير إن وجدت، وعند الاقتضاء المصلحة العامة؛ سواء في وجوب الأمر بالتدبير المطلوب أو عدم قبول الطلب. ولا شك أنّ المصلحة العامة هي سلاح ذو حدّين؛ إذ يمكن للمدّعي أن يستند عليها لتبرير تدخل قاضي الاستعجال، كما يمكن أن تستند عليها الإدارة في دفعها بعدم قبول الدعوى.

2- في القانون الجزائري:

لم يضع القضاء الإداري الجزائري أيّ معيار لتقدير حالة الاستعجال، ومن ثمّ فإنّ الأمر متروك لمطلق تقدير القاضي بحسب ظروف كلّ قضية، بشرط ألاّ يكون تقديره متناقضا مع ملفّ الدعوى.

ويقوم عنصر الاستعجال وفق أحكام القضاء في كلّ حالة من الممكن أن تتسبّب في أضرار يصعب إصلاحها[1]. وثمّة حالات تتضمن حالة استعجال، منها:

-حالة وجود أشغال بناء تشكّل مساسا خطيرا بموقع أثريّ لو تركت على حالها سوف يؤدى ذلك إلى نتائج خطيرة[2].

- حالة وجود أشغال بناء تنتهك بصفة خطيرة الأحكام القانونية و التنظيمية السارية المفعول في هذا المجال[3].

- حالة إضراب مفتوح في مرفق البريد، ومن المحتمل أن يتسبّب في أضرار لا يمكن إصلاحها مع المساس بالنظام العام؛ وهو ما يجعل عنصر الاستعجال متوافرا، و بالتالي يجوز لقاضي الاستعجال الأمر بإيقافه[4].

وكما تكشف عنه التطبيقات القضائية في الجزائر فإنّ القاضي دائما يتساهل في تقدير شرط الاستعجال كلّما ارتبطت القضية بضرورة المصلحة العامة بل أنّه يذهب إلى اعتبار شرط الاستعجال مفترضا في حالات كثيرة تتعلّق بحسن سير المرافق العامة. ومن الشواهد على ذلك قرار المحكمة العليا بتاريخ 12 جوان 1994، قضية (ب.م) ضد والي ولاية بجاية ومن معه؛ حيث أيّد قاضي الاستئناف أمرا استعجاليا صادرا عن مجلس قضاء بجاية يتضمّن أمر المدّعى عليه بإخلاء السكن الوظيفي الذي يحتله بقبّاضة البريد بـ "إغيل علي" فوراً. و برّرت المحكمة قرارها بالقول: "...لكن الحالة التي نحن بصددها لا تدخل في هذا الإطار، لأنّ العلاقة التي تربط المستأنف بالإدارة ليست تلك التي هي بين المؤجر والمستأجر، وإنّما علاقة نشأت مع العلاقة الوظيفية و تنتهي حتما معها، لأنّ طبيعة السكن تفرض ذلك، لأنّه موجود داخل

---

1 - المجلس الأعلى،21 أكتوبر 1989، رقم 73644، م.ق، 1991، ع 2، ص 177.

2 - المحكمة العليا، 20 ديسمبر 1992، رقم 101267، م.ق 1994، ع 3، ص 191

3- مجلس الدولة، 27 مايو 2009، رقم 044594، ن.ق، 2011، ع 66، ص 365.

4 - مجلس الدولة، 07 أوت 2000، قرار رقم 939، طاهري حسين، قضاء الاستعجال فقها و قضاء، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2005، ص 101.

القبّاضة، ومن يستخلف المستأنف لابدّ وأن يشغله، لذا الوجه هذا غير سديد، مع الذكر أنّ القضية لها فعلا صبغة استعجالية..."[1].

- ثانيا: نجاعة التدبير

يعبّر عن هذا الشرط أيضا بصيغة أن يكون التدبير مجديا Mesure utile. وقد عبر عنه المشرع الجزائري في المادة 921 (ق.إ.م.إ) من النسخة العربية بصيغة "التدابير الضرورية". والصحيح هو التدابير "المجدية" أو "الناجعة".

وتكشف الأحكام القضائية الصادرة عن كلّ من القضاء الإداري الفرنسي والجزائري أنّ تقدير توافر هذا الشرط يغني أحيانا عن تقدير توافر شرط الاستعجال.

ويعبّر شرط النجاعة، وفق بعض الكتاب، عن الفائدة العملية التي يكتسيها التدبير المطلوب بالنسبة لصاحب الطلب[2].

والمبدأ، وفق قضاء مجلس الدولة الفرنسي، أنّ قاضي الاستعجال حرّ في تقدير شرط النجاعة، ولا يمكن مناقشة هذا التقدير أمام محكمة النقض باستثناء ما إذا وقع تحريف لوقائع الدعوى[3]؛ أي في حالة إعطاء وقائع الدعوى معنى مخالفا للحقيقة[4].

ووفق قضاء مجلس الدولة الفرنسي فإنّ شرط النجاعة يعدّ متوافرا في الكثير من الحالات ومنها:

- الطلب المتضمّن أمر الإدارة بتمكين المدّعي من مستند إداري حتّى يتمكّن من رفع دعوى أمام قاضي الموضوع[5]. وفي المقابل ينتفى شرط النجاعة إذا كان المدّعي قد رفع هذه الدعوى بالفعل؛ إذ يعود لقاضي الموضوع أن يأمر الإدارة بتقديم أيّ مستند ضروريّ للفصل في النزاع[6].

- الطلبات الموجهة من الإدارة إلى القاضي في الحالات التي يمتنع فيها اللجوء إلى طرق التنفيذ الجبري للقرارات الإدارية. ومن قبيل ذلك قرارات الطرد من المحلاّت التابعة للأملاك العمومية[7].

- الطلبات الخاصة بإلزام المتعاقد مع الإدارة، تحت طائلة غرامات تهديدية، بأن يفي بالتزاماته حين لا تملك الإدارة أي وسيلة لإكراهه، وذلك في حالات الاستعجال؛ أمّا في الحالات العادية فإنّ الأمر يعود إلى قاضي الموضوع[8].

---

[1]- المحكمة العليا، 14 أبريل 1994، قرار رقم 99371، ن. ق، 1996، ع 49، ص271..

[2]- Le Pot, op.cit., 424.

[3]-CE, 23juill. 2014, 379875, AJDA, n°28, 2014, p 1587.

[4]- Paul Cassia, Les référé administratifs d'urgence, L.G.D.J, Paris, 2003, p 169.

[5]-CE, 17 octobre 1984 , n° 22944 : http:// www.legifrance.gouv.fr. (consulté le 24 mai 2024)

[6]- Le Pot, op.cit., p 425.

[7]- Voir par exp : CE, 05 juin 2023, n° 467295: http:// www.legifrance.gouv.fr. (consulté le 16 juin 2024).

[8]-CE, 27 juin 2003, n° 243500 : http:// www.legifrance.gouv.fr. (consulté le 24 mai 2024).

والمتعارف عليه في القانون الفرنسي هو أنّ تقدير توافر شرط النجاعة في الكثير الأحيان غير مستقلّ عن تقدير توافر شرط الاستعجال؛ حيث يتحقّق قاضي الاستعجال من شرط النجاعة في نفس الوقت الذّي يتحقّق فيه من شرط الاستعجال. وفي الكثير من الحالات قد يكتفى القاضي بالتحقّق من شرط الاستعجال فقط دون شرط النجاعة، وهو ما يعني أنّ شرط الاستعجال يتضمّن في ذات الوقت شرط النجاعة[1].

ومن أحدث القرارات القضائية التي توضح اتجاه قاضي الاستعجال الإداري إلى التحقق من شرط النجاعة في ذات الوقت الذي يتحقّق فيه من شرط النجاعة، قرار مجلس الدولة بتاريخ 23 ديسمبر 2014؛ حيث جاء فيه: "حيث في المقام الثالث، يستخلص من التحقيق أنّ السيدةB تستعمل لنشاطها بنايات قديمة وفي حالة سيئة من الصيانة، وأنّ بعض الأجزاء من البنايات، خاصّة الصقائل، تنهار في بعض الأحيان، وهو ما يجعل هذه البنايات تشكّل خطرا على الأجراء و الزوّار. وعليه، فإنّ النشاط، وبسبب انعدام أيّ منظومة لاسترجاع السوائل الناجمة عن تحطيم السيارات، يضاعف من تلوّث أرضية القطعة التي تحتلّها والمخصّصة للاستعمال الصناعي، ويجعل من العسير القيام بأعمال إزالة التلوّث المفروضة في جزء منها على المالكة بقصد تهيئة مجموع هذا القطاع. وعليه، وفي مثل هذه الظروف، فإنّ اخلاء السيدة B وكلّ شاغل بإذنها للقطعة المحتلّة بصفة غير مشروعة على الملكية العامة التابعة لشبكة سكك حديد فرنسا يتضمّن طابعا استعجاليا وناجعا"[2].

-ثالثا: عدم عرقلة تنفيذ أي قرار إداري:

يحظر على قاضي الاستعجال التحفظي أن يأمر بأيّ تدبير من شأنه عرقلة تنفيذ قرار إداري؛ ويستثنى من ذلك بعض الأحوال المقررة إمّا بنص القانون، أو باجتهاد القضاء. ويلحق بوقف تنفيذ القرارات الإدارية وقف تنفيذ الصفقات العمومية[3].

1- مضمون شرط عدم عرقلة تنفيذ أي قرار إداري:

مضمون هذا الشرط أنه يجب لقبول العريضة أن تتضمّن فقط الأمر بالتدابير الناجعة، فإذا تضمنت طلبا آخر من شأنه عرقلة تنفيذ قرار إداري، وجب على قاضي الاستعجال عدم قبوله لخروجه عن قواعد الاختصاص. ومن صور ذلك الأكثر شيوعا أن يطلب المدّعي من القاضي الإداري وقف تنفيذ قرار إداري؛ إذ يعود الفصل في مثل هذا الطلب إلى كلّ من قاضي "استعجال-ايقاف"، وقاضي "استعجال-حرية" ضمن شروط خاصة.

ويستتبع هذا الشرط وجوب ألاّ يأمر قاضي الاستعجال التحفّظي بأيّ تدبير يكون له نفس مفعول وقف تنفيذ القرار الإداري[1]. ويشكّل قرار مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ 29 ديسمبر 2006 أفضل مثال على

[1]- Jean-Claude Bonichot, op.cit., p 355.
[2]-CE, 23 déc. 2014, n°380407: http:// www.legifrance.gouv.fr. (consulté le 24 mai 2024).
[3]- CE, 8 juill. 2009, n° 320143: http:// www.legifrance.gouv.fr. (consulté le 24 mai 2024).

هذه الحالة؛ حيث اعتبر فيه أنّ الأمر الموجّه إلى الإدارة بضرورة تخصيص قاعات للجالية الإسلامية بغرض الاحتفال بعيد الفطر، من شأنه عرقلة تنفيذ قرار المحافظ المتضمن رفض الاستجابة لطلب الجمعية المتضمن تخصيص مثل هذه القاعات لغرض الاحتفال[2].

ويعدّ شرط عدم عرقلة تنفيذ أيّ قرار إداري من النظام العام[3]؛ ومردّ ذلك هو ارتباطه بقواعد الاختصاص النوعيّ لقاضي الاستعجال التحفظي.

2- الاستثناء من شرط عد معرقلة تنفيذ أي قرار إداري:

استثناء من الأصل العام، يجوز لقضاء الاستعجال التحفظي، سواء في القانون الفرنسي أو القانون الجزائري، وقف تنفيذ القرارات الإدارية وفق ما هو مبيّن في الآتي:

أ)- في القانون الفرنسي:

يجوز لقاضي الاستعجال وقف تنفيذ القرارات الإدارية في حالتين اثنتين هما: حالة التعدي في صورة انعدام الإجراء، وحالة رفض الإدارة اتخاذ تدابير عاجلة.

- حالة التعدي في صورة انعدام الإجراء: يظهر التعدي Voie de fait في صورة انعدام الإجراء Défaut de procédure حين تقوم الإدارة بتنفيذ قرار مشروع، ولكن خارج حالات التنفيذ الجبري المسموح به للإدارة.

ولقد سنحت الفرصة لمجلس الدولة الفرنسي في تكريس هذا الاستثناء بموجب قرار له بتاريخ 12 مايو 2010. وتتلخّص وقائع القضية في أنّ رئيس بلدية أصدر قرارا إداريا تضمّن إعذار مالك بناية مهددة بالانهيار بإجراء الأشغال اللازمة للصيانة. ودون انتظار، سارع رئيس البلدية إلى سدّ مدخل البناية، الأمر الذي حال بين المالك وبين القيام بما يلزم من أشغال ضرورية صيانة للبناية. ولقد قضى مجلس الدولة الفرنسي بوقف قرار رئيس البلدية باعتباره تعدّيا. وبرّر المجلس قضاءه بأنّ قرار رئيس البلدية، وإن كان مشروعا، إلاّ أنّه يمسّ حقّ الملكية، ويحول بين المالك وبين قيامه بإجراء ما يتطلّبه وضع البناية من أشغال ضرورية[4].

- رفض الإدارة اتخاذ تدابير عاجلة: وهي نتاج اجتهاد مجلس الدولة الفرنسي في قضية Labat بتاريخ 18 جويلية 2006[5]؛ حيث قضى بأنّه إذا كان الأصل أنّه يحظر إقحام الاستعجال التحفظي لوقف تنفيذ

---

[1]- Le Pot, Op.cit., p 409. Paul Cassia, op.cit., p50.

[2]-CE, 29 déc 2006, Assoc. Culturelle musulmane de saint-Nazaire et sa région, n°297992 :http:// www.legifrance.gouv.fr (consulté le 24 mai 2024).

[3]- Le Pot, op.cit, p 406.

[4]-CE, 12 mai 2010, n° 333565, AJDA, n° 19, 2010, p 1057.

[5]-CE, Sect., 18 juill. 2006, Labat, n° 283474:http:// www.legifrance.gouv.fr. (consulté le 24 mai 2024). Voir aussi :Sébastien Férari, L'office du juge du référé mesures utiles, Comentaire sous CE Sect., 18 juillet 2006, Mme Elissondo Ferrari, requête numéro 283474, rec. 369 : http: www.revuegeneraledudroit.eu (consulté le 24 mai 2024).

القرارات الإدارية؛ غير أنّ هذا الحظر لا ينطبق على رفض الإدارة اتخاذ تدابير عاجلة، ثمّ يطلب من القاضي نفسه أن يوجّه إلى الإدارة أمرا باتخاذها.

وتتلخّص وقائع قضية السيدة Labat في أنّه قد نتج عن توسعة وتعلية طريق انحرافٌ طفيف في هذا الطريق. وقد تسبّب هذا الانحراف، بالنظر إلى عيب في مجرى الماء المحاذي للطريق، تسرّب مياه الأمطار وتجمّعها عند قاعدة مسكن السيدة Labat. وهذا الأمر تسبّب في حدوث تشققات بالمسكن المذكور. وقد تقدّمت السيدة إلى المجلس العام للمحافظة بطلب وضع حدّ لهذه الوضعية؛ غير أنّ الإدارة رفضت التحرّك. ولمواجهة هذا الوضع طلبت السيدة في المرّة الأولى من قاضي الاستعجال تعيين خبير في إطار استعجال الخبرة. ولقد أكدّ الخبير في تقريره الخطر الذي يتعرّض له المسكن مع تحديد الأشغال الضرورية لمواجهة هذا الخطر. واستنادا على هذا التقرير، تقدّمت السيدة Labat بدعوى أخرى أمام قاضي الاستعجال التحفّظي طالبة في عريضتها إلزام المحافظة بإنجاز وتمويل الأشغال الضرورية لمواجهة خطر انهيار مسكنها؛ ولكن بنفقات مسبّقة. وقد رفض القاضي هذه الدعوى مؤسسا رفضه على وجود قرار إداري بالرفض. طعنت السيدة أمام مجلس الدولة بطريق النقض. وقد قضى مجلس الدولة بأنّ قاضي الاستعجال أخطأ في تطبيق القانون حين اعتبر أنّ قرار الرفض يحول دون الأمر بالتدابير الضرورية.

ب)- في القانون الجزائري:

أجازت الفقرة 2 من المادة 921 (ق.إ.م.إ) وقف تنفيذ القرارات الإدارية في حالتين اثنتين دون الحاجة إلى تقديم دعوى إلغاء القرار الإداري: حالة الاستيلاء؛ حالة الغلق الإداري. ولقاضي الاستعجال وضع حد لحالة التعدي (أو الاعتداء المادي) باعتبار أنه في حالة التعدي يكون القرار معدوما وليس فقط غير مشروع.

- الاستيلاء: ويحدث في حالة استيلاء الإدارة على عقارات للمصلحة العامة دون مراعاة الشروط القانونية المحددة في المواد من 679 وما بعدها من القانون المدني. ومن ذلك أن تستولي الإدارة على عقارات مخصصة فعلا للسكن، أو أن تستولي على عقارات للمصلحة العامة دون توافر حالة استعجال.

- حالة الغلق الإداري: القاعدة العامة أنّ للسلطة الإدارية في إطار اختصاصها بالضبط الإداري أن تقرّر إغلاق أيّ مؤسسة بسبب مخالفتها للقوانين والتنظيمات المعمول بها، أو بقصد المحافظة على النظام العام والآداب العامة. ومن تطبيقات ذلك صلاحية الوالي بغلق مؤسسات التسلية في حالة مخالفتها لقرار حظر دخول الأحداث إليها إذا كان من شان هذه العروض الإضرار بأخلاق الشباب[1].

[1]- أنظر: المادة 2/ف1 من الأمر رقم 75-65 المتعلق بحماية أخلاق الشباب، ج.ر، ع 81، 1975.

وللقاضي الإداري أن يأمر بتوقيف تنفيذ قرار الغلق إذا كان مخالفاً للقانون مخالفة عادية، أمّا إذا كان قرار الغلق مشوباً بعيب جسيم، كصدوره من جهة إدارية غير مختصة، أو لمدّة تتجاوز المدّة المقرّرة قانوناً للغلق، فإنّه يعدّ تعدّيا.

– وضع حدّ لحالة التعدي: التعدي هو ارتكاب جهة الإدارة لخطأ جسيم أثناء قيامها بعمل مادي غير مرتبط بتطبيق نصّ تشريعي أو تنظيمي، ويتضمن اعتداء على حريّة فردية أو ملكية خاصّة. ومن صور التعدّي: قيام الإدارة بطرد شخص من مسكنه، ذلك أنّ القضاء هو وحده المختص بإصدار أمر بالطرد[1]. أو قيام الإدارة بهدم ما أقامه المدعي من بناء بالمخالفة لرخصة البناء، حيث أن عمل الإدارة هو إشعار القضاء بذلك، وليس إصدار قرار الهدم بسبب مخالفة رخصة البناء[2].

– الفرع الرابع: عدم وجود منازعة جدية

ترتبط بعض المنازعات المرفوعة أمام قضاء الاستعجال التحفظي بشرط آخر لم تتعرض له النصوص القانونية، سواء في القانون الفرنسي أو القانون الجزائري، ويتمثل هذا الشرط في عدم وجود أيّ منازعة جدّيّة.

– أولا: في القانون الفرنسي

كما سبقت الإشارة إليه، فقد استغنى المشرّع الفرنسي في قانون القضاء الإداري عن شرط عدم المساس بأصل الحق. وكان هذا الشرط يلقى على كاهل قاضي الاستعجال التزاما بعدم التعرّض لمشروعية القرارات الإدارية، وعدم القيام بأي عمل هو من اختصاص قاضي الموضوع، ومن ذلك الفصل في أصل الملكية، أو في المسائل المتّصلة بالمسؤولية الإدارية، كتقدير نسبة مساهمة خطأ المدعي عليه في حدوث الضرر، أو الحكم بأنّ الضرر هو وليد قوّة قاهرة، أو حادث فجائي.

واستغناء المشرّع عن الشرط المتقدّم قابله اعتماد مجلس الدولة الفرنسي شرطا جديدا من اجتهاده. ويتمثل في ألاّ يصطدم التدبير المطلوب بأيّ منازعة جدية[3]. ومبرّر هذا الشرط هو أن بعض التدابير، كالأمر بإخلاء السكنات، أو أمر المتعاقد مع الإدارة بأن يفي بالتزاماته التعاقدية، قد يكون لها طابع نهائي لا يمكن الرجوع فيه. ولهذا يجب على القاضي فحص ما يقدّمه الخصم الآخر من دفوع موضوعية. ومن قبيل ذلك في المنازعات الخاصة بإخلاء الأملاك العمومية: إثارة المدّعي عليه عدم مشروعية القرار

[1]– المجلس الأعلى، 28 نوفمبر 1970، قضية الدّولة ضدّ/عبّاس ليلي، مجموعة الأحكام لبوشهدة وخلوفي، د.م.ج، 1979، ص43. وانظر في قضية مماثلة: المجلس الأعلى، 9 جويلية 1977، قضية حاج بن علي ضدّ/والي الجزائر، مجموعة الأحكام، ص 54.

[2]– المجلس الأعلى، 17 مارس 1977، والي ولاية الواحات، رئيس دائرة الأغواط، ورئيس بلدية الأغواط، ضدّ/دهينة بشير، مجموعة الأحكام، ص96. و انظر أيضا: مجلس الدّولة، 11 مايو 2004، رقم 18915، م.م.د، 2004، ع 5، ص 240.

[3]- Clair Landais, Frédérik, Lanica, Le réveil du juge du référé conservatoire, AJDA, n° 33, 2006, p1844. Le Pot, op.cit., p 432.

الإداري الذي رفضت الإدارة بموجبه تجديد عقد الإيجار[1]؛ أو استناد المدّعي أنّ القرار الذي تستند عليه الإدارة لتبرير طرده من الملكية العامة هو قرار يتضمن توقيفه مؤقتا عن العمل، وليس تسريحه بشكل نهائي[2].

والحقيقة التي يقف عليها شرّاح القانون الإداري الفرنسي هو أنّ شرط انعدام أيّ منازعة جدّيّة كان معروفا قبل صدور قانون القضاء الإداري الفرنسي عام 2000؛ حيث تمّ تبنّيه في المنازعات المتعلّقة بطرد الشاغلين بدون سند من الأملاك التابعة للدولة[3]. ومن أقدم القرارات التي تعرّضت لهذا الشرط قرار مجلس الدولة بتاريخ 03 مارس 1978، حيث قضى فيه أن صدور قرار من رئيس البلدية بتحويل المدعية إلى مدرسة أخرى يجعلها شاغلة بدون سند للمسكن الموجود داخل المدرسة. وبالنتيجة فإن الطعن في قرار رئيس البلدية لا يشكل منازعة جدية، ومن ثم يتعين التصريح بأن الامر الصادر عن قاضي الدرجة الأولى بخلاء هذا المسكن غير مشوب بالخطأ في القانون[4].

والقرار المتقدّم يذكّرنا بقرار مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ 8 مارس 2006، في قضية مماثلة من حيث الوقائع و الدفوع؛ حيث اعتبر هذا الأخير أنّ قرار التوقيف عن العمل هو قرار مؤقّت لا يسلب الموظّف حقّ البقاء في المسكن الوظيفي، ومن ثمّ فإنّ طلب الإدارة من القاضي أن يأمر بطرد هذا الموظف هو طلب يصطدم بمنازعة جدية[5].

– ثانيا: في القانون الجزائري

تكشف بعض القرارات الصادرة عن القضاء الجزائري في مجال إخلاء السكنات الوظيفية أنّ للمدّعى عليه أن يثير أيّ دفع جدّي من الدفوع الموضوعية في مواجهة خصمه، ويلتزم القاضي بفحص هذا الدفع. ومن هذه القرارات قرار المحكمة العليا بتاريخ 11 أبريل 2000. وتتلخّص وقائع القضية في أنّ الإدارة تقدّمت إلى قاضي الاستعجال التحفّظي بطلب الأمر بطرد موظّف من المسكن الوظيفي، وقد أسّست الإدارة طلبها على أساس صدور قرار بتسريح الموظف بصفة نهائية. دفع الموظف أمام قاضي الاستعجال بأنّ القرار الصادر في حقّه ليس قرار تسريح وإنّما قرار توقيف عن العمل، وهو موضوع طعن بالإلغاء أمام الجهة القضائية المختصة. وبدون أن يناقش قاضي الاستعجال هذا الدفع أصدر أمرا بطرد الموظف. ولقد عابت المحكمة العليا الأمر الصادر في حقّ الموظف بالطرد، وبرّرت قضاءها بكون

---

[1]-CE, 16 mai 2003, n° 249880, n°22, 2003, p 1156.

[2]- CE, 8 mars 2006, n° 279787, AJDA, n°17,2006, p 951.

[3]- Nelly Ach, Appréciation de l'urgence à expulser un occupant sans titre du domaine public, AJDA, n° 3, 2012, pp 1737-1741.

[4]- CE, 03 mars 1978, n° 06079:http:// www.legifrance.gouv.fr. (consulté le 16 février 2024).

[5]- CE, 8 mars 2006, n° 279787, AJDA, n° 17,2006, p 951.

الأمر بالطرد لم يتضمّن بيان ما إذا كان الطاعن قد سرّح نهائيا من وظائفه كموظف إداري، أو أوقف عن عمله كإجراء وقائي[1].

المطلب الخامس: الإجراءات أمام قاضي الاستعجال التحفظي:

إنّ إقحام الاستعجال التحفّظي مشروط، تحت طائلة عدم القبول، بتقديم عريضة مستوفاة للشروط القانونية المطلوبة (الفرع الأول). ويتولّى قاضي الاستعجال التحقيق في هذه العريضة دون وجوب عقد جلسة علنية (الفرع الثاني). ومتى توافرت الشروط الشكلية والموضوعية خاصة شرط الاستعجال أمكن للقاضي الإداري أن يأمر بالتدابير المطلوبة (الفرع الثالث). ويثور التساؤل حول مدى امكانية الطعن في الأوامر الصادرة عن قاضي الاستعجال التحفّظي (الفرع الرابع).

- الفرع الأول: عريضة الدعوى:

يشترط لقبول العريضة أن تتضمّن جملة البيانات التي يشترطها القانون. ولقاضي الاستعجال عدم قبولها بموجب أمر مسبّب دون تحقيق. وفي حالة قبول العريضة شكلا يتولّى قاضي الاستعجال التحقيق فيها دون إلزامية عقد جلسة علنية.

- أولا: بيانات العريضة:

كما سبق بيان ذلك، يشترط في عريضة الدعوى أن تتضمّن البيانات المنصوص عليها في المادة R.411-1 (ق.ق.إ)، وتقابلها المادة 15 (ق.إ.م.إ). ومن هذه البيانات: الجهة القضائية التي ترفع أمامها الدعوى؛ اسم ولقب المدّعى وموطنه؛ تسمية وطبيعة الشخص المعنوي، وصفة ممثله القانوني.

وطبقا للمادةR.521-1(ق.ق.إ) وتقابلها المادة925 (ق.إ.م.إ)، وبذات الصيغة، يجب أن تتضمن العريضة عرضا موجزا للوقائع والأوجه المبرّرة للطابع الإستعجالي للقضية. ولهذا الشرط أهميته القصوى في إمكانية استجابة القاضي للطلب، سواء في القانون الفرنسي أو القانون الجزائري[2]؛ بحيث إذا قصّر المدّعي في إظهار الطابع الإستعجالي للطلب، أمكن للقاضي رفض الطلب دون تحقيق عملا بإجراء الفرز Procédure de tri.

ومن الممكن، فضلا عن البيانات المتقدمة، أن تتضمّن عريضة الدعوى عند الاقتضاء الإشارة إلى المستندات والوثائق المؤيدة للدعوى.

- ثانيا: رفض عريضة الدعوى طبقا لإجراء الفرز

تحقيقا لمبدأ حسن سير العدالة الإدارية، منح قانون القضاء الإداري الفرنسي لقاضي الاستعجال صلاحية رفض عريضة الدعوى دون خضوعها للتحقيق. ويعرف هذا الإجراء فقها وقضاء بإجراء الفرز

---

[1]- المحكمة العليا،11 أبريل 2000، قرار رقم 231536، قضية (ب.م) ضدّ والي ولاية جيجل: طاهري حسين، المرجع السابق، الاجتهاد الجزائري في القضاء الإداري، ص 106.

[2]- Laurent Richer, L'instance de référé d'urgence , Revue française de droit administratif (RFDA), n°2, 2004, p 270.

أو فرز العرائض، وفي ذلك نصت المادة L.523-3 (ق.ق.إ): "عندما لا يتوافر الاستعجال في الطلب، أو عندما يبدو ظاهريا، وفقا للطلب، أنّه لا يدخل في اختصاص الجهة القضائية الإدارية، أو أنّه غير مقبول، أو غير مؤسّس، يمكن لقاضي الاستعجال رفضه بموجب أمر مسبّب، دون داع لتطبيق الفقرتين الأوليتين من المادة L522-1".[1]

ولقد ساير المشرع الجزائري نظيره الفرنسي في هذا الإجراء، وبذات الصيغة تقريبا؛ حيث نصت المادة 924 (ق.إ.م.إ) على ما يلي:"عندما لا يتوافر الاستعجال في الطلب، أو يكون غير مؤسّس، يرفض قاضي الاستعجال هذا الطلب بأمر مسبّب. وعندما يظهر أنّ الطلب لا يدخل في اختصاص الجهة القضائية الإدارية يحكم القاضي بعدم الاختصاص النوعي".

وطبقا للمادتين L.522-3 (ق.ق.إ)، والمادة 924 (ق.إ.م.إ) فإنّ رفض العريضة يستخلص بداهة من فحص الطلب. وهذا معناه أنّ الأمر الصادر برفض العريضة وفق إجراء الفرز يكون قبل البدء في التحقيق. ولذلك متى بدأ التحقيق،وفق قضاء مجلس الدولة الفرنسي، بأن تمّ تبليغ العريضة إلى المدّعى عليه، امتنع على القاضي رفض الطلب، حتّى لو أظهرت مذكّرة الردّ أنّه كان من اللاّزم رفض العريضة وفق إجراء الفرز. وفي هذه الحالة لا بدّ أن يسير التحقيق سيرا طبيعيا إلى حين اختتامه[2]؛غير أنّه من المقبول، وفق قضاء مجلس الدولة الفرنسي، وقف التحقيق في حالة انتفاء موضوع الدعوى[3].

- الفرع الثاني: التحقيق في عريضة الدعوى

كما سبق عرضه، فإنّ ما يميّز الاستعجال التحفظي هو عدم وجوب عقد جلسة للفصل في الطلب، وهذا باستثناء ما إذا كان الطلب المقدّم إلى قاضي الاستعجال يتعلّق بالطرد من الأملاك التابعة للدولة وغيرها من الهيئات العمومية[4].

وعدم وجوب عقد جلسة علنية لا يعني، وفق قضاء مجلس الدولة الفرنسي، تحرّر القاضي من مراعاة مبدأ المواجهة خلال التحقيق في العريضة؛ إذ يلتزم، مراعاة لهذا المبدأ، بتبليغ عريضة الدعوى، عن طريق أمانة الضبط، إلى المدّعى عليه، ويمنح له أجلا كافيا للردّ[5]. وإذا تضمنت مذكرة الردّ عناصر جديدة، فيمكن لقاضي الاستعجال تبليغها إلى المدّعي حتى يتمكن من الردّ عليها أيضا.

---

[1]– تنص المادة L.522-1 من قانون القضاء الإداري الفرنسي في فقرتها الأولى والثانية على ما يلي: "يفصل قاضي الاستعجال وفق إجراءات وجاهية كتابية أو شفوية".

حين يطلب منه الحكم بالتدابير المشار إليها في المادة L521-1 (أي استعجال- ايقاف) و L.521-2 (أي استعجال- حرية)، أو تعديلها أو وضع حدّ لها، يخطر الأطراف بدون تأخير بتاريخ وساعة الجلسة العلنية".

[2]- Jean-Claude Bonichot, op.cit., pp 1014-1015. Lucienne Erstein, L'instruction des référés, RFDA, n° 2, 2007, p 65.

[3]- CE, 26 févr.2003, Sté les belles demeures du cap Ferrat. n° 249264, AJDA , n°10, 2003, p 498.

[4]- Le Pot, Op.cit., p 442.

[5]- CE, 6 fév. 2006 , n° 256719, AJDA, n° 19, 2004, 1047. Voir aussi : CE, 9 oct. 2013, n° 363791: http:// www.conseil-etat.fr (consulté le 28 mai 2024)

وعدم إلزامية عقد جلسة علنية لا يعني أيضا عدم إمكانية قاضي الاستعجال في أن يأمر بأيّإجراء من إجراءات التحقيق؛ بل على العكس من ذلك، يجوز للقاضي أن يأمر بأيّ إجراء ضروري للفصل في الدعوى، ومن ذلك على وجه الخصوص:معاينة الأمكنة؛ استدعاء أعوان الادارة قصد سماع أقوالهم؛ مطالبة الإدارة بتقديم أيّ وثيقة ضرورية للفصل في الطلب.

ووفق قضاء مجلس الدولة الفرنسي، فإنّه يجوز للقاضي أن يعتمد على نتائج خبرة سبق لجهة قضائية أخرى أن أمرت بها، وهذا ما حدث فعلا في قضية Labat بتاريخ 18 جويلية 2006، حيث اعتمد مجلس الدولة الفرنسي حين فصله في طلب السيدة المذكورة على نتائج الخبرة التي أمر بها قاضي الدرجة الأولى[1].

الفرع الثالث: الأمر على العريضة

يشترط لصحّة الأمر على العريضة مراعاة ما يتطّلبه القانون من بيانات أهمّها ضرورة تسبيبه من حيث الواقع والقانون. ويجوز لقاضي الاستعجال أن يقرنه بغرامة تهديدية قصد ضمان تنفيذه.

– أولا: بيانات الأمر على العريضة:

إنّ الأمر الصادر عن قاضي الاستعجال التحفّظي يتّخذ صورة أمر على عريضة. وكما هو شأن جميع الأوامر على العرائض يكون هذا الأمر في ذيل العريضة. ويشترط لصحّته أن يتضمّن بيان اسم القاضي الذي أصدره، وتوقيعه؛ وعرضا موجزا للأسباب المعتمدة، سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون. ويجوز لقاضي الاستعجال أن يتبنّى في تسبيبه ما سبق أن عرضه المدّعي في عريضته من أسباب[2]. وعلى خلاف الأوامر الأخرى لا يشترط في الأمر على العريضة أن يتضمن توقيع كاتب الضبط.

والأمر الصادر في نطاق الاستعجال التحفّظي هو أمر مؤقّت لا يكتسي حجيّة الشيء المقضي به؛ ومن ثمّ يجوز لكلّ ذي مصلحة، طبقا للمادةL.521-4 (ق.ق.إ)، وتقابلها المادة 922 (ق.إ.م.إ)،أن يطلب من القاضي تعديل التدبير الذي سبق أن أمر به، أو أن يضع حدّا له. ويجوز لقاضي الاستعجال التحفظي أن يرفض مثل هذه الطلبات طبقا لإجراء الفرز؛ أي دون خضوعها للتحقيق.

– ثانيا: جواز إقران الأمر على عريضة بغرامة تهديدية:

في حالة ما إذا كان الأمر على العريضة صادرا لصالح الإدارة، فإنّه من الجائز استخدام طرق التنفيذ الجبري في حالة امتناع المحكوم عليه عن تنفيذ هذا الأمر. ويخضع التنفيذ في هذه الحالة للقواعد العامة التي تحكم التنفيذ الجبري للأوامر والأحكام والقرارات القضائية. وفي المقابل لقاضي الاستعجال أن يستخدم أسلوب التهديد المالي ضدّ الأفراد. ومن التطبيقات القضائية في هذا المجال قرار مجلس الدولة

---

[1]-CE, 18 juill. 2006, Mme Elissondo Labat, n° 283474, AJDA, n° 27, 2006, p 1471.

[2]-Voir: Serge Guinchard, Frédérique Ferrand, Cécile Chainais, Procédure civile, Dalloz, Paris, 2009, p 782.

الجزائري بتاريخ 19 أبريل 2012، حيث قضى فيه بطرد المستأنف عليه من مسكن وظيفي بمدرسة للتعليم الأساسي تحت غرامة تهديدية قدرها 5000 دينار يوميا، تسري من تاريخ تبليغ القرار إلى حين تنفيذه نهائيا[1].

وإذا كان الأمر صادرا في مواجهة الإدارة، فإنّه على هذه الأخيرة أيضا التزام المبادرة إلى تنفيذه فورا أو خلال مهلة معقولة بحسب الأحوال. وثمة ثلاث (3) وسائل من الممكن الاعتماد عليها لإكراه الإدارة على تنفيذ الأمر، وهي: توجيه أوامر إلى الإدارة تطبيقا لسلطة الأمر المنصوص عليها في المواد L.911-1 و L.911-2 (ق.ق.إ) وتقابلها المادتان 978 و 979 (ق.إ.م.إ)؛ استخدام أسلوب التهديد المالي أو الغرامة التهديدية وفق المادة L.911-3 (ق.ق.إ)، وتقابلها المادة 980 (ق.إ.م.إ).

كما يمكن في القانون الجزائري، على خلاف القانون الفرنسي، إقحام المسؤولية الجنائية للموظف المختص بالتنفيذ وفق المادة 138 مكرر من قانون العقوبات.

وعلى خلاف القضاء الجزائري، حيث نفتقد إلى أحكام قضائية صادرة ضدّ الإدارة، لم يتردّد القضاء الإداري الفرنسي في استعمال أسلوب الغرامة التهديدية لإكراه الإدارة على تنفيذ الأوامر الصادرة عن قضاء الاستعجال التحفظي، حتى ولو كان هذا في أحوال نادرة. ومن أهمّ القرارات القضائية في هذا الشأن قرار مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ 18 جويلية 2011، حيث أصدر أمرا إلى الديوان الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية (OFPRA) للفصل في طلب لجوء سياسي خلال مهلة شهر واحد (1) من تبليغ الأمر. وقد أقرن المجلس هذا الأمر بغرامة تهديدية تبدأ في السريان من يوم التبليغ إلى غاية إشعار أمانة قسم المنازعات بنسخ من القرارات الدالّة على التدابير المتّخذة تنفيذ الأمر مجلس الدولة[2].

ويختص القاضي ذاته بتصفية الغرامة التهديدية في حالة عدم التنفيذ الكلي، أو الجزئي للأمر، وفي حالة التأخر عن التنفيذ. وله أن يخفض قيمتها. وله أيضا أن يلغيها إذا ما تبين له أنّ الإخلال بالأمر الصادر مردّه قوة قاهرة أو حادث فجائي.

-ثالثا: جواز طلب اعادة النظر في التدابير المأمور بها

حيث لكلّ شخص معنيّ، طبقا للمادة L.521-4 (ق.ق.إ)، أن يطلب من قاضي الاستعجال التحفظي إعادة النظر في التدبير المأمور به، قصد تعديله أو وضع حد له. والملاحظ أنّ عبارة "كلّ شخص معنيّ" الواردة في المادة السابقة، تفيد أنّ طريق إعادة النظر ليس مقصورا فقط على أطراف الدعوى، وإنّما أيضا للغير متى توافر لديه شرط المصلحة. ويخضع الأمر الصادر فصلا في طلب إعادة

[1]- مجلس الدولة، 19 أبريل 2012، قرار رقم 074541، مجلة مجلس الدولة، عدد 10، 2012، ص 155.

[2]- CE, 18 juill. 2011, n° 343901, AJDA, n° 27, 2001, p 1526.

النظر للطعن بالنقض أمام مجلس الدولة، خلال ميعاد خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تبليغه، طبقا للمادة R.523-1 (ق.ق.إ).

وأسوة بالمادة L.521-4(ق.ق.إ)؛ خولت المادة 922 (ق.إ.م.إ) لكل ذي مصلحة أن يطلب من قاضي الاستعجال تعديل التدابير المأمور بها أو أن يضع حدا لها.

الفرع الرابع: الطعن في الأوامر الصادرة عن قاضي الاستعجال التحفظي:

أجاز كلّ من القانون الفرنسي والجزائري الطعن في الأوامر الصادرة عن قاضي الاستعجال التحفظي. وثمّة تباين واضح بين القانونين من حيث طرق الطعن في هذه الأوامر.

- أولا: في القانون الفرنسي:

ثمة طريق واحد للطعن في الأمر الصادرعن قاضي الاستعجال التحفظي هو الطعن بالنقض. وهو طريق مفتوح ضدّ جميع الأوامر الصادرة عن قاضي الاستعجال بالمحاكم الإدارية باعتبارها تصدر بالدرجة الأولى والأخيرة. هذه الأوامر هي: الأوامر المتضمّنة الأمر بالتدبير المطلوب؛ الأوامر المتضمّنة رفض عريضة الدعوى طبقا لأجراء الفرز؛ الأوامر المتضمّنة رفض عريضة الدعوى، أي بعد خضوعها للتحقيق؛ الأوامر المتضمّنة تعديل التدابير المأمور بها أو وضع حدّ لها. أما الأوامر الصادرة عن مجلس الدولة في هذا المجال والمرتبطة بالمنازعات العائدة له، فلا تقبل الطعن بالنقض[1].

ويرفع الطعن بالنقض خلال ميعاد خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التبليغ طبقا للمادة R.523-1 (ق.ق.إ). ولم يشأ المشرع الفرنسي أن يلزم قاضي النقض بالفصل في الطعن خلال أجل محدد؛ باستثناء ما إذا أخطر بطعن ضد أمر صادر برفض العريضة طبقا لإجراء الفرز؛ إذ في هذه الحالة يتوجّب على مجلس الدولة الفصل في الطعن خلال أجل شهر واحد (1) طبقا للمادة R.523-2 (ق.ق.إ).

وطبقا للمادة R.821-5 (ق.ق.إ) يجوز للمدّعي أن يطلب من قاضي النقض وقف تنفيذ الأمر المطعون فيه إلى غاية الفصل في الطعن بالنقض[2].

- ثانيا: في القانون الجزائري

يجوز الطعن في الأمر الصادر عن قاضي الاستعجال فقط بالمعارضة وبالاستئناف.

1- المعارضة: طبقا للمادة 953 (ق.إ.م.إ)، يجوز الطعن بالمعارضة في الأوامر الصادرة غيابيا عن المحاكم الإدارية والمحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة كدرجة أولى. وترفع المعارضة خلال أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التبليغ الرسمي (أي التبليغ عن طريق محضر قضائي) أو من تاريخ التبليغ (أي التبليغ عن طريق أمانة الضبط) (م954 ق.إ.م.إ).

والمعارضة هي طريق للطعن مفتوح للمدّعى عليه فقط.

---

[1]- CE, 20 janv. 2005, Hoffer, nº 276625, AJDA, 2009, p 1404.

[2]- CE, 27 sept. 2010, n° 342115 : http:// www.legifrance.gouv.fr. (consulté le 28 mai 2024).

2- الاستئناف: يجوز لكل طرف في الخصومة الطعن بالاستئناف في الأمر الصادر عن قاضي الاستعجال التحفظي بالمحكمة الإدارية أمام المحكمة الإدارية للاستئناف المختصة اقليميا خلال أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التبليغ الرسمي أو التبليغ. وفي هذه الحالة تفصل المحكمة الإدارية للاستئناف في أجل لا يتجاوز عشرة (10) أيام. ويجوز الطعن بالاستئناف في الأمر الصادر عن قاضي الاستعجال التحفظي للمحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة كدرجة أولى أمام مجلس الدولة خلال أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التبليغ الرسمي أو التبليغ (م937 ق.إ.م.إ).

وباعترافه للمدّعي بحق الطعن بالاستئناف في الأوامر الصادرة عن قاضي الاستعجال التحفظي، يكون المشرع الجزائري، على خلاف المشرع الفرنسي، قد راعى مبدأ التقاضي على درجتين. ولاشكّ أنّ لهذا المبدأ أهميته في ضمان تصحيح ما يقع فيه قاضي الدرجة الأولى من غلط أو سوء تقدير؛ إذ يلتزم قاضي الاستعجال في الدرجة الثانية بإعادة الفصل في الطلب من حيث الوقائع والقانون، على خلاف الطعن بالنقض؛ إذ تقتصر مهمة قاضي النقض، من حيث المبدأ، على رقابة صحة تطبيق القانون دون النظر في الوقائع.

- خاتمة:

بعد العرض المتقدّم حول قضاء الاستعجال التحفّظي في كلّ من القانونين الفرنسي والقانون الجزائري يمكن الوقوف على الحقائق التالية:

1- الاستعجال التحفّظي هو استعجال مكمّل للاستعجال في مادة وقف تنفيذ القرارات الإدارية، والاستعجال في مادة الحريات.

2- لم يتخلّف المشرّع الجزائري عن مسايرة نظيره الفرنسي في مختلف التعديلات التي طرأت على الاستعجال التحفّظي. ومن أهمّ هذه التعديلات الاستغناء عن شرط المساس بالنظام العام في مرحلة أولى، ثم شرط عدم المساس بأصل الحقّ في مرحلة ثانية.

3- إنّ تأثّر المشرع الجزائري بالمشرّع الفرنسي قابله تأثّر القضاء الإداري الجزائري بالقضاء الإداري الفرنسي. ومن مظاهر هذا التأثر تبنّي مجلس الدولة في الجزائر، ومن قبله المحكمة العليا، شرط عدم المنازعة الجدّيّة في التدبير المطلوب ضمن المنازعات المتّصلة بإخلاء الأملاك العمومية، ومن بينها السكنات الوظيفية.

4- لم يخرج الاستعجال التحفظي أمام القاضي الإداري الجزائري عن المجالات التقليدية: تعدّي، إخلاء السكنات الوظيفية؛ أشغال عمومية؛ على خلاف الوضع أمام القاضي الإداري الفرنسي؛ حيث أصبح من المألوف جدا إقحام الاستعجال التحفظي من قبل المحكوم عليهم ضد إدارة السجون، ومن قبل الإدارة ضد المتعاقدين معها.

5- إنّ تمكّن الإدارة من التنفيذ الجبري للقرارات الإدارية لا يحول بينها وبين أن تطلب من قاضي الاستعجال التحفظي أيّ تدبير ناجع قصد ضمان تنفيذ قراراتها الإدارية.

6- يلتزم قاضي الاستعجال التحفّظي بمراعاة مبدأ المواجهة خلال التحقيق في الطلب؛ ويكفي لاعتبار التحقيق وجاهيا تبليغ عريضة الدعوى إلى الخصم الآخر مع منحه أجلا كافيا للردّ.

7- إنّ الطابع المؤقت للتدابير التحفّظية لا يمنع في بعض الأحيان أن يكون لها مفعول نهائي؛ وهذا ما يظهر على الخصوص في المنازعات المتعلقة باحتلال الأملاك العمومية.

8- رغم اتساع مجال قضاء الاستعجال التحفظي، يبقى استعمال الغرامة التهديدية في مواجهة الإدارة أمرا محدودا للغاية.

9- يجوز لأيّ شخص له مصلحة ولو لم يكن طرفا في الدعوى أن يطلب من قاضي الاستعجال التحفّظي تعديل ما سبق أن أمر به من تدابير تحفظية، أو يضع حدّا لها.

وفي الأخير لا بدّ من التنويه أنّ فعالية قضاء الاستعجال التحفّظي رهينة عاملين اثنين: الأول هو مدى سرعة القاضي الإداري في البتّ في الطلبات المقدّمة إليه وفق إجراءات العجلة؛ والثاني هو مدى استجابة القاضي الإداري لما يعرض عليه من طلبات غير مألوفة، أو غير عادية. وفي جميع الأحوال، وبسبب كثرة القضايا المعروضة في هذا النوع من الاستعجال، وفي شتّى المجالات، فإنّ تجربة القضاء الإداري الفرنسي تبقى تجربة أكثر تميّزا، وأشدّ إثارة، وأبعد تأثيرا في مادة المنازعات الإدارية.

المصادر والمراجع:

- أولا: القوانين:

1- قانون الإجراءات المدنية والإدارية الصادر بموجب القانون 08-09، ج.ر، ع 21، 2008. معدل ومتمم بالقانون 22-13، ج.ر، ع 48، 2022: موقع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : www.joradp.dz

2- أمر رقم 66-154 ممضي في 08 يونيو 1966 يتضمن قانون الإجراءات المدنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 47، 1966. موقع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: www.joradp.dz

3- Code de justice administrative, Version consolidée au 19 juin 2015 :http:// www.legifrance.gouv.fr. (consulté le 19 juin 2024).

4-Loi n° 87-1127 du 31 décembre 1987, JORF 1 Janvier 1987: http:// www.legifrance.gouv.fr. (consulté le 16 mai 2024).

5- Loi n° 55-1557 du 28 novembre 1955 instituant le référé administratif et modifiant l'article 24 de la loi du 22 juillet 1889 sur la procédure à suivre devant les conseils de préfectures, JORF du 1 décembre 1955, page 11646 : http:// www.legifrance.gouv.fr. (consulté le 16 mai 2024).

– ثانيا: المؤلفات باللغة الفرنسية:

1- Bonichot, Jean–Claude. Cassia, Paul. Poujade, Bernard: Les grands arrêts du contentieux administratifs. Paris, Dalloz, 2014.

2- Cassia, Paul : Les référé administratifs d'urgence, Paris, L.G.D.J, 2003.

3- Chapus, Réné: Droit du contentieux administratif, Montchrestien, Paris, 2002.

6-Guinchard, Serge, Ferrand, Frédérique; Chainais, Cécile : Procédure civile, 29 éditions, Dalloz, Paris , 2009.

7- Guyomar, Mattias. Seiller, Bertrand : Contentieux administratif, Dalloz, Paris, 2014.

8- Le Bot, Olivier : Le guide des référés administratifs. Paris: Dalloz, 2014.

10- Rouquette, Rémi : Procès administratif. Dalloz, Paris, 2014.

– ثالثا: المقالات باللغة الفرنسية:

1-Ach Nelly, Appréciation de l'urgence à expulser un occupant sans titre du domaine public, Actualité juridique Droit administratif (AJDA), n° 31, 2012.

2- Erstein, Lucienne, L'instruction des référés, Revue française de droit administratif (RFDA), n°1, 2007.

2-Landais Clair, Lanica Frédérik, Le réveil du juge du référé conservatoire, Actualité juridique Droit administrative (AJDA), n° 33, 2006.

3- Richer Laurent, L'instance de référé d'urgence, Revue francaise de droit administratif (RFDA), n°2, 2002.

4-Sébastien Férari, L'office du juge du référé mesures utiles, Commentaire sous CE Sect., 18 juillet 2006, Mme Elissondo Labat, requête n° 283474, rec. P 369 : http: www.revuegeneraledudroit.eu (consulté le 30 avr. 2024).